

تونس: الرئيس سعيد يعاين «نفقاً محفوراً» قرب مقر إقامة سفير فرنسا

مع الأصدقاء والأشقاء“. وكان بيان الداخلية التونسية قد أشار إلى ورود معلومات عن “نشاط مشبوه“ بأحد المنازل في ضاحية المرسى، وأنه بعد التحري، تمت مداومة المنزل، وضبط “وجود أشغال حفر نفق“. وأضاف الرئيس التونسي “من يعملون في الظلام لن يصلوا إلى تحقيق أهدافهم ومآربهم، ومن يتصور أنه يبيت الفتنة أو يضرب مصالحنا أو يزايد أو يكذب ويقتري سيكتشفهم الشعب والتاريخ“.

تحقيقا حول أعمال حفر نفق في ضاحية المرسى، مقر إقامة السفير الفرنسي بالعاصمة. وقال سعيد، إنه “توجه بنفسه ليلة صحيحة رئيسة الحكومة ووزير الداخلية لمعاينة النفق الذي تم اكتشافه، رغم محاولات المبالغة والتهويل وبث صور لا علاقة لها بالمكان إطلاقاً“. وشدد على أنه “لا يمكن لن دبر أو يحاول التدبير والتنفيذ (في إشارة لعملية حفر النفق)، الوصول إلى مبتغاه والمس من مؤسسات الدولة، ومن علاقتنا

علق الرئيس التونسي، قيس سعيد، على حادثة “حفر نفق“ قرب مقر إقامة السفير الفرنسي بالعاصمة، مشيراً لمعاينته مكان الحادثة رفقة رئيسة الحكومة نجلاء بودن، ووزير الداخلية توفيق شرف. جاء ذلك خلال لقائه وزير الداخلية، توفيق شرف، بالقصر الرئاسي في قرطاج، وفق بيان للرئاسة التونسية. وفي وقت سابق ، أعلنت وزارة الداخلية في بيان فتحها

ضربات التحالف تطيح 145 حوثياً

معارك في جنوب مأرب وغربها.. ونداءات حكومية لإغاثة آلاف المهجرين



جماعة الحوثي تواصل الهجوم على مأرب

على وقع معارك متواصلة يخوضها الجيش اليمني ورجال القبائل في جنوب مأرب وغربها ضد الميليشيات الحوثية، أعلن تحالف دعم الشرعية، عن تنفيذ كثير من العمليات المساندة للجيش في مأرب والجوف، ومقتل العشرات من العناصر الإرهابية الحوثية.
وفيما تدفع الميليشيات بمزيد من عناصرها وتعزيزاتها العسكرية، ضمن مساعيها لإحكام الحصار على مدينة مأرب من الجهة الجنوبية، دعت السلطات المحلية في المدينة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية إلى الإسراع بإغاثة آلاف المشردين بسبب الهجمات الحوثية.
وفي هذا السياق، قال تحالف دعم الشرعية في اليمن إنه نفذ 32 عملية استهداف لآليات وعناصر الميليشيا الحوثية في مناطق صرواح (غرب مأرب) وفي محافظة الجوف المجاورة خلال الساعات الـ24 الماضية.
وأوضح التحالف، في بيان مقتضب، أن عمليات الاستهداف شملت تدمير 18 من الآليات العسكرية، والقضاء على 145 عنصرًا إرهابيًا.
وكان التحالف قد أعلن في وقت سابق أنه نفذ 26 عملية استهداف لآليات وعناصر الميليشيات الحوثية في مناطق الجوبة (جنوب مأرب) وفي منطقة الكسارة في غرب المحافظة النفطية، وفي العمليات التي أفاد بأنها أدت إلى

تدمير 14 آلية عسكرية، ومقتل 115 عنصرًا حوثيًا.

وتزامنت هذه العمليات مع إعلان التحالف عن قيام دفاعاته الجوية باعتراض وتدمير طائرَين مسيرَين أطلقتهما ميليشيا الحوثي الإرهابية تجاه الأراضي السعودية في منطقة جازان.

وفي السياق نفسه، أفاد الإعلام العسكري للجيش اليمني بسقوط عشرات القتلى والجرحى من عناصر ميليشيا الحوثي الإيرانية خلال الساعات الماضية ببنيران الجيش والمقاومة في جبهات القتال جنوب محافظة مأرب وغربها، إلى جانب خسائر أخرى في العتاد.

إلى ذلك، أفادت مصادر ميدانية بأن قوات الجيش والمقاومة أفضلت هجمات حوثية واسعة في جبهات «ذنة» بمدينة صرواح، وكبدت الميليشيا خسائر في الأرواح والعتاد، وذلك غداة إحباط هجوم للحوثيين في الجبهات الجنوبية لمحافظة مأرب.
وبحسب ما أورده الموقع الرسمي للجيش اليمني (سبتمبر نت)، نقلًا عن قائد اللواء 143 مشاة العميد الركن ذياب القبلي، فإن عناصر الجيش تمكنوا من كسر هجوم ميليشيا الحوثي الإيرانية جنوب مأرب استمر لست ساعات

متتالية.

وفي غضون ذلك، كان الإعلام العسكري قد أفاد بأن 11 من عناصر الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران قتلوا، وأصيب 7 آخرون، في مواجهات مع الجيش الوطني غرب مدينة تعز.
ونقلت وكالة «سبأ» الحكومية عن مصدر عسكري قوله: «إن قوات الجيش الوطني، مسنودة بالمقاومة الشعبية، شنت هجومًا على مواقع الميليشيات في جبهتي حذران وتبشعة، وأسفرت المواجهات عن مقتل 11 عنصرًا من الميليشيات، وإصابة 7 آخرين. وإن القوات أحرزت تقدماً جديداً وسط انهيارات كبيرة في صفوف الميليشيات».

ومع تصاعد الهجوم الحوثي على مناطق مأرب، واستمرار المشردين في النزوح إلى أماكن آمنة، خوفاً من استهدافهم بالصواريخ والطائرات المسيرة، قالت المصادر الرسمية إن اجتماعاً موسعاً للسلطة المحلية ناقش () الاحتياجات الأساسية والطائرة لحيمات وتجمعات المهجرين قسرياً من مديريات مأرب الجنوبية في قطاعي المياه والإصحاح البيئي، وسبل تقديم الخدمات الأساسية في تلك المخيمات.

واستعرض الاجتماع الذي ترأسه وكيل محافظة مأرب عبد ربه مفتاح، وضع عدداً من

المنظمات الدولية والمحلية والمكاتب التنفيذية المعنية، خريطة الاحتياجات العاجلة التي أعدتها الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، وندارس الوضع المائي بمدينة مأرب.
وشدد الاجتماع على ضرورة إيجاد خيارات وبدائل لتوسيع خطة التدخلات للمرحلة المقبلة، بما يواكب حجم الزيادة في أعداد النازحين المهجرين مؤخراً من المديريات الجنوبية، وتحديد أماكن وجسوى الفجوة القائمة في مجالي المياه والإصحاح البيئي، وضرورة العمل بروح الفريق الواحد لإيصال خدمة المياه النظيفة الآمنة.

وبحث الاجتماع «الليات تأمين الخدمات الأساسية الطارئة في المخيمات الجديدة بمديرتي الوادي والمدينة التي خصصتها السلطة المحلية لإيواء المهجرين، وتوفير مياه الشرب والخزانات والحقائب الصحية، والمساهمة في التخفيف من معاناتهم».

وشدد وكيل المحافظة عبد ربه مفتاح على «أهمية التحرك العاجل لإغاثة الآلاف من الأسر التي هُجرت بسبب القصف المكثف العشوائي لمليشيات الحوثي الإيرانية، واستهداف القرى والمناطق السكنائية والمخيمات، ورفع وتيرة الأداء واستشعار المسؤلية تجاه المهجرين الذين شرتهم الميليشيات من مناطقهم».

أميركا تجدد دعوتها لأن يكون التصويت «بطريقة حرة وعادلة وشفافة»

تزايد الضغوط لإجراء «تعديلات» على قانون الانتخابات الليبية



انتخابات سابقة في ليبيا

ترشحه لخوض الانتخابات الرئاسية في مؤتمر صحافي سيقدعه بالعاصمة طرابلس خلال الأيام المقبلة.

وعلى صعيد متصل بالانتخابات الليبية المرتقبة، أعلنت وزارة الخارجية والتنمية البريطانية، أن جيمس كليفرلي، وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اتفق لدى اجتماعه مع الدببية على هامش قمة المناخ (كوب 26) على «أهمية مصداقية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإجرائها في موعدها، وإخراج جميع القوات الأجنبية، والفرص الجديدة للشركات الليبية الخضراء».
وبدوره، قال نيكولا أورلاندو، المبعوث الإيطالي

بينما تجبث ليبيا عن حل للتوافق بين مجلسي النواب والدولة لحسم خلافاتها، بشأن قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، المقرر إجراؤها قبل نهاية العام الحالي، نقلت وكالة الأنباء الليبية عن مصادر، وصفتها بأنها مطلعة، «وجود مشاورات تقودها قيادات ونخب سياسية وبرلمانية ليبية عليا، ليست بعيدة عن الضغوط الخارجية»، بهدف إجراء تعديلات على قانون الانتخابات، الذي أثيرت حوله العديد من الملاحظات، سواء من طرف مفوضية الانتخابات، أو البعثة الأممية، أو مجلس الدولة، وكذا عبد الله اللافي، عضو المجلس الرئاسي.

وقالت المصادر ذاتها، إن المشاورات، التي أجراها أعضاء من مجلس النواب مع بعض الفعاليات السياسية، نجحت على ما يبدو في الترتيب لعقد جلسة لمجلس النواب بهدف بحث إجراء تعديلات على القانون الانتخابي، وفقاً للملاحظات المفوضية العليا للانتخابات، مشيرة إلى أن التعديلات المتوقعة ستفتح الباب أمام الراغبين في الترشح، سواء لمنصب رئاسة الدولة، أو في مجلس النواب ممن يتولون حالياً مناصب في السلطات الحالية، للتنافس على نيل مقاعد في السلطات الجديدة.
كما أوضح المصادر ذاتها، أنه في حال توافق مجلس النواب على هذه التعديلات، فإنه بإمكان العديد من الشخصيات التي تتولى حالياً مناصب قيادية، ومن بينها رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة، الدخول في سباق على كرسي الرئاسة عبر صناديق الاقتراع، والتي ستفرز لأول مرة رئيساً للدولة منذ استقلالها عام 1951 عبر صناديق الانتخابات.

ولم يصدر على الفور أي تعقيب رسمي من مجلس النواب، علماً بأن الناطق الرسمي باسمه، عبد الله بليحق، نفى مؤخراً اعتراف المجلس عقد أي جلسة جديدة له بقره في مدينة طبرق (أقصى شرق).

في سياق ذلك، امتنع الناطق الرسمي لحكومة الوحدة، عن نفي أو تأكيد صحة معلومات رددتها أوساط حكومية، ونشرتھا وسائل إعلام محلية، تفيد بأن الدببية بصدد تكليف نائبه ومضام بوجناح، كرئيس مؤقت للوزراء، استعداداً لإعلان

تونس: لا مرشحين

في انتخابات بلدية جزئية

أعلنت الهيئة الفرعية للانتخابات بولاية (محافظة) جندوبة التونسية، عدم تلقيها أي طلب للترشح للانتخابات الجزئية لبلدية طبرقة، وذلك قبل مساء الاثنين، الذي كان آخر يوم لتقديم الترشيحات، وهو ما خلف تساؤلات كثيرة حول سبب الإجماع عن الترشح؛ وما إذا كان ذلك حدث بتوافق بين جميع مكونات المشهد السياسي في المنطقة.
وقالت «هيئة الانتخابات» إنها لم تتوصل لأي قائمة انتخابية حزبية كانت أم ائتلافية أم مستقلة، وهو أمر لم يحدث منذ انطلاق العمليات الانتخابية المتتالية بعد ثورة 2011، وكذلك خلال أول انتخابات بلدية جرت سنة 2018، حيث كانت المنافسة على أشدها بين الأحزاب السياسية الكبرى، وكذلك بين القوائم المستقلة، التي استحوذت على عدد كبير من المقاعد البلدية في تلك الانتخابات.

ويرى مراقبون أن هذا الإجماع عن المشاركة في العمل البلدي، المرتبط أساساً بالعمل السياسي، قد يندرج ضمن ردود فعل الأحزاب التي أقيمت من المشاورات كافة التي أجراها الرئيس قيس سعيد، إثر إقراره التدابير الاستثنائية في 25 يوليو الماضي، ونية الرئيس تقييب الأحرار من المنظمات عن الحوار الوطني المرتقب.

يذكر أن هيئة الانتخابات فتحت باب الترشح للانتخابات البلدية في طبرقة منذ يوم 25 أكتوبر الماضي، على أن يتواصل إلى 1 نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، وعرفت بلدية طبرقة بداية سبتمبر الماضي استقالة 24 عضواً أعضاء المجلس البلدي، البالغ عددهم 13 عضواً من مجموع 24 عضواً يتكونون هذا المجلس.

في غضون ذلك، كشفت مصادر سياسية عن أن الرئيس قيس سعيد طلب من رئيسة الحكومة، نجلاء بودن، تعديل مشروع قانون المالية لسنة 2022 الذي سُرِبت نسخة منه إلى وسائل الإعلام المحلية، وطالبها باستشارته في صياغة الإجراءات الاجتماعية في مشروع هذا القانون، وعرض عليه قبل إصداره.

من جهة ثانية، أكدت وزارة الداخلية اكتشاف نفق في منطقة المرسى (الضاحية الشمالية للعاصمة)، قرب مقر إقامة سفير فرنسا لدى تونس، وكشفت في بلاغ رسمي عن مداومة أحد المنازل، بناء على معلومات وردت إلى المصالح الأمنية بخصوص وجود نشاط مشبوه داخل منزل يقع على مسافة قريبة من منزل السفير الفرنسي.
وقالت وزارة الداخلية إنها اعتقلت 3 يشتبه في أنهم متطرفون مشددون، بعد ضبط أسلحة في منزل بمحافة نابل جنوب العاصمة، عبارة عن بندقية رشاش و4 مسدسات نارية، وبندقية قصص، و35 طلقة بندقية رشاش، و272 طلقة مسدس مختلفة الأعيرة، مضيفة أن النيابة العمومية أمرت باعتقال صاحب المنزل، وأنه «على علاقة بعنصرين تكفيريين»، هو وزوجته وشقيقه، وفتحت تحقيقاً بتهمة حيازة أسلحة نارية وخزيرة حربية دون رخصة.

«رباعية السودان» تطالب

بعودة الحكومة المدنية فوراً

طالبت الرباعية الدولية للسودان، بعودة الحكومة المدنية الانتقالية ومؤسساتها فوراً في هذا البلد العربي، وإنهاء حالة الطوارئ المفروضة على البلاد.

جاء ذلك بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الإماراتية (وام)، نقلا عن بيان الرباعية، التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا والإمارات والسعودية.

ووفق البيان، “أكدت دول الرباعية للسودان وقوفها مع الشعب السوداني وتطلعاته نحو الديمقراطية وتحقيق السلم“.

وأشارت إلى أن ”مظاهرات 30 أكتوبر الماضي أكدت على ”عمق التزام الشعب السوداني بتحقيق التقدم في ما يخص المرحلة الانتقالية“، مشددة على ”الاستمرار في دعم هذه الآمال“.

وطالبت الرباعية بـ”عودة الحكومة المدنية الانتقالية ومؤسساتها فوراً“ في السودان. كما أعربت دول الرباعية للسودان عن ”مشاركتها قلق المجتمع الدولي حيال الوضع في السودان“.

وأعلنت: ”نشجع إطلاق سراح كل من تم احتجازهم في ظل الأحداث الأخيرة وإنهاء حالة الطوارئ المفروضة على البلاد“.

وأضافت: ”نؤكد على أنه لا مكان للعنف في السودان، لذا، نحن نشجع الحوار البناء بين جميع الأطراف“.

وأكدت دول الرباعية للسودان في بيانها ”أهمية الالتزام بالوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام كمرجعات أساسية للعودة إلى الحوار حول استعادة الشراكة الحيوية العسكرية – المدنية خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وقبل الانتخابات“.